

غاية المرام
في شروط الأمر والإمام

الرملي

٢٣٢

المخطوطات

نوبل

٨٥٩٠٢

٨١

الفن : فقه شافعي

الرقم :

٢٤٢

العنوان : غاية المرام في شرح شروط المأموم والإمام

اسم المؤلف : محمد بن أحمد بن حمزة الرملي الشافعي - ١٥٩٦/١٠٠٤

مصادره : كتابي ١٤١/٢ ، كتابي ٢٤٥/٦ ، مؤخره ٥٥٦/١

أولاه : الحمد لله الباقى وكل من عديها فان

آخره :

اسم الناسخ :

نسخ من : كتابي ١٦ - ١٧ ، ١٨١٤ هـ

ملاحظات :

عدد الأوراق : ٤١ عدد الأسطر : ١١ المقاس : ٢٤ x ١٥ سم

المكتبة المصور عنها المخطوط ورقمه فيها : ٢٢٠/ طلبة اللغة

كتاب غاية المرام في شرح شروط المأموم والامام
 تأليف الشيخ الامام العالم العلامة مفتي
 المسلمين وعمدة المحققين وشمس
 الملة والدين ابو عبد الله محمد
 نجل شيخ مشايخ الاسلام
 وملك العلماء الاعلاء
 ابى العباس احمد
 الرملى الانصارى
 الشافعى
 طيب
 الله

في مذهب الامام الشافعى

ثراهما وجعل الجنة متقلبهما ومثواهما واعاد علينا من بركاتهما امين

جامعة بغداد محمد بن سعود بن سديعة
 عمارة شئون مكتبات - المكتبة المركزية
 قسم المخطوطات
 الرقم : ٤٢٢
 المصنف :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ الْإِمَانَةُ
قال الشيخ الامام العلامة مفتي المسلمين وعمة المحققين
وشمس الملة والدين ابو عبد الله محمد نجل شيخ مشايخ
الاسلام ومليك العلماء الاعلام ابى العباس احمد الرملى
الانصارى الشافعى طيب الله تعالى ثراه وجعل الجنة
مقبرته ومثواه امين **الحمد لله** الباقي وكل من عليها فان
الذى جعل الصلاة سببا للنجاة من النيران الواقى فلا يذل
من استغزى بعزه ولا يهان **الكريم** الذى عم خلقه بجزيل
الاحسان **احمده** سبحانه وتعالى واسأله التوبة والغفران
وأشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الرحيم الرحمن
وأشهد ان محمدا عبده ورسوله سيد ولد عدنان **وبعد**

فقد سألني بعض الاعزة على من الطلبة المترددين الى في أن
أضع شرحا على شروط الامامة التي فيها والدي وشيخي
الشيخ الامام والخبر البحر المصمم شيخ الافتا والتدريس
ومحفل الفروع والتأسيس ابو العباس احمد الرمي الانصار
الشافعي نفعتني الله والمسلمين بركة يحل الفاظها ويبين
مرادها ويتم مفادها خاليا عن الحشو والتطويل جامعا
للدليل والتعليل وسميته غاية المرام في شرح شروط المأمور

والامام والله اسأل ان ينفع به كما نفع باصله انه على كل

شيء قدير وبالاجابة جدير قال المصم **بسم الله الرحمن الرحيم**

ايء ألف والاسم مشتق من السمو وهو العلو والله علم

على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد واكثر اهل

٧
٤
العلم على انه اسم الله الاعظم وقد ذكر في القرآن في
ألفين وثلاثمائة وستين موضعا والرحمن الرحيم
صفتان بنيتا للبالغ من رحم والرحمن ابلغ من الرحيم
لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع
ولقولهم رحم الدنيا ورحيم الآخرة فقط وقيل رحيم
الدنيا الحمد لله الحمد لغة الشاء باللسان على الجميل
الاختيارى على جهة التجميل سواء تعلق بالفضائل ام
بالفواضل وعرفا فعل يني عن تعظيم المنعم من حيث
انه منعم على الحامدا وغيره وبدأ بالبسملة والحمدلة اقتداء
بالكتاب العزيز وعملا بسنة ولد عدنان لما ورد في الحديث
الصحيح في هذا الشأن وهو خبر كل أمر ذي بال لا يبدأ

فيه بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية بالحمد لله فهو
اجزم اى مقطوع البركة رواه ابوداود وغيره وحسنه
ابن الصلاح وغيره وجمع بين الابتداءين عملا بالروايتين
واشارة الى انه لا تعارض بينهما لاذ الابتداء حقيقي
واضافى فالحقيقي حصل بالبسملة والاضافى حصل
بالحمدلة وقدم البسملة عملا بالكتاب والاجماع والحمد
مختص بالله كما افادته الجملة سواء جعلت ال فيه
للاستغراق ام للجنس ام للعهد **الذى جعل الصلاة**
وهى لغة الدعاء وشرعا اقوال وافعال مفتحة بالتكبير
مختمة بالتسليم ولا ترد صلاة الاخرى لان اصل وضع
الصلاة فلا يضر عرض مانع ^{ذلك} افضل العبادات ^{التي} تجوز

اى الاعمال افضل فقال الصلاة وقيل الصوم لخبر
^{قال الله تعالى}
 الصحيحين كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لى وانا
 اجزى به وقيل ان كان بمكة فالصلاة او بالمدينة فالصوم
 قال النواوى في مجموعه والخلاف في الاكثر من احد هما
^{قوله والا الخ في نسخة}
 مع الاقتصار على الاقل من الآخر والا ففرضها افضل
 وفي نسخة على الاكد
 الفروض وتطوعها افضل التطوعات بلا شك اه واذا
 كانت الصلاة افضل العبادات ^{كما تقدم} وفرضها افضل الفروض
 وتطوعها افضل التطوعات كما ~~تقرر~~ ولا يرد الاشتغال
 بالعلم وحفظ غير الفاتحة من القرآن لانها فرض كفاية
 بعد الايمان لانه مبني عليها سائر العبادات والمراد معرفة
 الله تعالى وما يجب له وما يستحيل عليه اذ هو اول واجب

مطلقا والائمان لغة التصديق بمعنى اذعان حكم المخبر وقوله
 وشرا تصديق بالقلب بما علم ضرورة مجيء الرسول به من عند
 الله ولا يعتبر الاعم التلفظ بالشهادتين من القادر وهل ينطق
 القادر بالشهادتين شرط لاجراء احكام المكلفين في الدنيا
 او جزء من مسماه قولان ذهب جمهور المحققين الى اولها وذهب
 كثير من الفقهاء الى ثانيهما لكن من صدق بقلبه واخترمته
 المنية قبل اتساع وقت الاقرار به فهو مؤمن **واكد طلب**
الجماعة فيها وضاعف اجرها زيادة من الامتنان لقوله تعالى
 واذا كنت فيهم فاقت لهم الصلاة الاية امر بها في الخوف
 ففي الامن أولى ولخبر الصحيحين صلاة الجماعة افضل من
 صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة وفي رواية بخمسين

درجة واقل الجماعة امام ومأموم لقوله صلى الله عليه وسلم
 الاثنان فما فوقهما جماعة وآكد الجماعة بعد الجمعة صبحها
 ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم العصر واما الجماعة في الظهر والمغرب
 فقال الزركشي يحتمل التسوية بينهما ويحتمل تفضيل الظهر لاختصاصها
 ببدل وهو الجمعة وبالايراد ويحتمل تفضيل المغرب ثانيها ^{لأن الشريعة}
 الجماعة ^{في سنة الجماعة} في النوافل التي يشرع فيها الجماعة وفي بعض
 الاحوال في الفريضة وقد ^{تصير} للتحقيق او للتكثير هنا ^{تغيير} فرض
 كفاية لخبراني داود باسناد صحيح ما من ثلاثة في قرية ولا
 بد ولا تقام فيهم الجماعة الا استحوذ عليهم الشيطان اى
 غلب وامام او رد من الاحاديث مما يدل على كونها فرض عين
 فتوول وانما تكون فرض كفاية في المكتوبة المراد على الرجال

فيما في العصر او وجه الاحتمال الثاني

لم يرد

الاحرار البالغين المقيمين المستورين وفرض الكفاية منهم
 يقصد حصوله من غير نظر بالذات الى فاعله وهو متوجه
 على الكل ويسقط بفعل البعض وقيل انه متوجه على البعض
 ابتداء والقيام بفرض العين افضل من القيام بفرض الكفاية
 على الاصح ولو اتفق اهل بلد على تركها قوتلوا حتى يظهر الشعار
 باقامتها بمكان من قرية او امكنة من بلد لافي وسط البيوت
 لعدم ظهور ^{لقوم} لم يظهر الشعار بذلك بل ^{قد يصير} تغيير فرضا على الاعيان وذلك
 في الجمعة كما هو مبين في بابها وغيرها العارض كذروا شهد
 اى اعلم ان لا اله الا الله اى لا معبود بحق الا الله ^{وحده} مصدر
 في موضع نصب على الحال اى متوحدا بمعنى منفردا والمنفرد
 الذي لا مثل له لا شريك له معناه لا مشارك له في ملكه

قوله لأنه محل الخ
في نسخة أخرى
لأنه محل الايقان
هـ

ولا في ذاته ولا في صفاته شهادة جزم وإيقان اذ شرط الشهاد^ة
ان تكون جازمة بلا تردد لأنه محل بالايمان **وأشهد أن**
محمد هو علم على نبينا صلى الله عليه وسلم ويقال على من كثرت
خصاله المحمودة خصه الله تعالى بهذا الاسم من بينهم كيف
لا وهو الذي يحمداه اهل المحشر كلهم ويبدعه لواء الحمد تحته
آدم فمن دونه وقد قيل لجده عبد المطلب وقد سماه في سابع
ولادته لموت ابيه قبلها محمد المسميت ابنك محمد وليس
من اسماء اباؤك ولا اجدادك ولا قومك فقال رجوت ان
يحمد في السماء والارض وقد حقق الله رجاءه **عبده** لأنه
ليس صفة للشخص اشرف ولا أتم من العبودية فلذلك ناداه
بها في اشرف المواطن في مقام تنزل الوحي ومقام الاسراء فقأ

سجنان الذي اسرى بعبده ليلا وقال تبارك وتعالى تبارك
الذي نزل الفرقان على عبده وقال فاحي الى عبده ما اوحى
وغير ذلك وقال الشاعر

لا تدعني الا بيا عبدها فانها اشرف اسماء
ورسوله هو انسان اوحى اليه بشرع فامر بتبليغه والنبى
انسان اوحى اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه فكل رسول
نبى وليس كل نبى رسولا فلفظ الرسول اخص من لفظ النبى
عند الجمهور والانبيا لا يعلم عددهم على المعتمد الا الله تعالى
وقيل مائة الف واربعة وعشرون الفا واختلف في عدد
المرسلين منهم ف قيل ثلاثمائة وثلاثة عشر وقيل واربعة عشر
سيد الخلق من ملك وانس وجان لقوله صلى الله عليه وسلم

١٤
اناسيد ولد آدم ولا فخر ولقوله اناسيد الناس يوم القيامة
صلى الله عليه وسلم الصلاة من الله رحمة مقرونة بتعظيم
ومن الملائكة استغفار ومن المكلفين تضرع ودعاء وقرن
الصلاة بالسلام فراراً من كراهة افراد احدهما عن الآخر
واني بالصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم كل خطبة لا يصلى
فيها على النبي صلى الله عليه وسلم فى كاليه الجذما **وعلى آله**
مؤمنوا بنى هاشم والمطلب وقيل عترته وقيل جميع امته
^{ومات على ذلك} وصحبه وهم من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنين **صلاة**
وسلاما دائمين فى كل وقت واوان لانها مطلوبة فى سائر
الاقوات وان تاكد طلبها فى بعض الاوقات كليلة الجمعة والا صل
فى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم من صلى على صلاة صلى الله عليه

بها عشر **اما بعد** اتى بها اقتداء ^{بغيره} **بمعنى** فقد كان صلى الله عليه وسلم
 يأتى بها فى خطبه وكتبه حتى رواها الحافظ عبد القادر الرهاوى
 عن اربعين صحابيا واختلفوا فى اول من ذكرها فقيل داود وقيل
 يعقوب وقيل قس ابن ساعدة وقيل كعب بن لؤى وقيل يعرب
 ابن فحطان وقيل سفيان بن واثل واصلها مما يمكن من شىء
 بعد الحمد لله والصلاة على رسول الله **فانى ذاكر ما يسره الله**
تعالى من شروط امامة الصلوات الشرط بالسكون لغة الزام
 الشىء والتزامه واصطلاحا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم
 من وجوده وجود ولا عدم لذاته والفرق بين الشرط والركن
 ان الشرط ما يجب تقدمه على الصلاة واستمراره فيها فتعين
 مقارنته لكل معتبر سواه والركن ما تشتمل عليه الصلاة لكونه

انظر هنا
 ما يلزم

بعضها منها ولهذا قال بعضهم ما شرع للصلاة ان وجب لكلها
فشرط او فيها فركن او سن فخير فبعض والافهية وقد شبهت
الصلاة بالانسان فالركن كراسه والشرط كحياته والبعض
كاعضائه والهية كشعره **على المذهب** اي ما ذهب اليه الشافعي
واصحابه من الاحكام في المسائل مجازا عن مكان الذهاب
ثم صار حقيقة عرفية فيه او راي مرجوح اي ضعيف ومن
المزايا اي الصفات التي يقدم بها ^{الذاتية} **في الامامة** والامام في اللغة
هو المتبع ويقال على الكتاب المقتدى به الذي هو حجة ويطلق
على اللوح المحفوظ وقد يراد به صحائف الاعمال وفي الشرع هنا
من يصح الاقتداء به والامامة كبرى وصغرى فالكبرى هي
خلافة الرسول في اقامة الدين وحفظ صورة الملة بحيث
يبقى

يجب اتباعه على كافة الامة والصغرى هي ما قدمناه وهي
 المتكلم عليها هنا وهي افضل من الاذان عند الرافعي لكن
 الاصح عند النووي انه افضل منها وهو المذهب **فالاول**
من الشروط العقل فلا تصح امامة المجنون اذ لا يعتد
 بصلاته نعم لو كان له حالة جنون وحالة افاقة او حالة
 اسلام وحالة ردة واقتدى به ولم يدرفى اى حالتيه
 وصلى فلا اعادة عليه لكن يستحب فانه في الروضة
 والمنعمي عليه لانه نوع من الجنون والسكران لزوال عقله
 بالسكر لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلاة
 وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ومثله كل من شرب
 دواء محض حتى زال عقله والاصلا لهم لعدم نيتهم

والثاني من الشروط الاسلام فلا تصح امامة الكافر

المعلن بكفره كاليهودي والنصراني لنقصهما بالكفر

وكذا المخفي كفره في الاصح كالزنديق سواء كان في المسجد

٣ اعتبارا بما في نفس
الامر ولو صلى الكافر
لم يحكم باسلامه

او غيره وسواء كان اماما او مأموما لان الصلاة من

فروع الايمان فلا يصير بها مسلما كما لو صام رمضان وترك

المال لكنه يعزير سواء كان بدار الحرب ام بدار الاسلام

وقيل ان كان بدار الحرب حكم باسلامه لانه لا قوة للمسلمين

في دار الحرب الا اذا كان مرتدا وصلى بدار الحرب فانه يحكم

باسلامه لان علة الاسلام باقية فيه والعود اهون من

الابتداء فتسوح فيه أو سمعناه يتلفظ بالشهادتين من الصلاة

فيحكم باسلامه ويتعين ان يكون محل الحكم بما ذكر اذا لم يكن

في المحكوم باسلامه بلوغ ولا عقل **مختاراً** فلا يصح اسلام
 المكروه لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمتي الخطاء
 والنسيان وما استكرهوا عليه **او مكرها وهو حربي** لقوله
 صلى الله عليه وسلم أمرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا
 لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم
 الا بحق الاسلام **او مرتدا** لقوله صلى الله عليه وسلم
 من بدل دينه فاقتلوه ولان استتابته واجبة فمتى لم يأت
 بالشهادتين لا تحكم باسلامه ولو تكررت منه ولا يعذر في اول
 مرة **والثالث** من الشروط **التمييز** واختلف في حد التمييز ف قيل
 هو سبع سنين واحسن ما قيل فيه ما ذكره المصنف **وهو ان**
يصير الطفل ذكراً كان او انثى بحيث يأكل وحده ويشرب وحده

ويستتجى وحده لانه صلى الله عليه وسلم سئل متى يصلى الصبي
 فقال اذا عرف شماله من يمينه والمراد عرف ما يضره وما
 ينفعه فلا تصح صلاة غير المميز لنفسه لعدم صحة نيته ولا
 امامته لغيره ولا اقتداء به اى لو نوى غيره الاقتداء به لم
 تصح صلاته لانه نوى الاقتداء بمن ليس في صلاة وكذا طهارته
 اذ كل عبادة تتوقف على نية لا تصح منه الا اذا اراد الولي اى
 ولي المال ان يطوف به فانه يوضئه وينوى عنه ويسعى به
 ويحضره المواقف ويشترط في الطواف به ان يكون الولي
 متطهرا مستورا العورة ويصلى عنه ركعتي الطواف ويرمى عنه
 بخلاف ما اذا كان مميزا فانه يفعل هذه الامور ^{نفسه} **والرابع** من
 الشروط ^{الذكورية} **الذكورية** فمن أم برجل او خنثى اى انه يشترط في الامام

في الامام ان يكون ذكرا اذا اتم بذكر ولو صبيا او بختي فلا يصح
 اقتداء رجل ولا بختي بامرأة ولا بختي لان المرأة ناقصة عن
 الرجل والخنثي المأموم يجوز ان يكون ذكرا والامام انثى ويصح
 قدوة المرأة بالمرأة وبالخنثي كما يصح قدوة الرجل وغيره بالرجل
 وقد علم ان المراد بالرجل الذكر المقابل للانثى والخنثي ولو اقتد
 رجل بخنثي وقد علم مما مر بعدم صحة القدوة وجوب القضاء
 به فان رجلا لم يسقط القضاء في الاظهر لتردد ده في خلوته
 حال اقتدائه فلم تصح القدوة به والثاني ينظر الى ما في نفس
 الامر ولو بان في اثناء الصلاة استمر المأموم على الثاني وانقضا
 على الاول ويجري القولان فيما اذا اقتدى بخنثي بامرأة ثم
 بان امرأة او بخنثي بخنثي ثم بانا رجلين او امرأتين او الامام

رجالاً والمأموم امرأة **والخامس** من الشروط **المتابعة** أي
 أن يتابع المأموم إمامه في **الأفعال** أي أفعال الصلاة بأن
 لا يتقدم المأموم على إمامه فيها فمتى تقدم على إمامه بفعل
 مبطل بطلت صلاته لقوله صلى الله عليه وسلم لا تبادروا
 الإمام إذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا وخرج بالتقدم بالافعال
 الأقوال فلا يضر ومعلوم أن التقدم بتكبيره الأحرام
 أو بالسلام من غيرنية مفارقة ممتنع ولو فارقته في الأفعال
 لم تبطل نعم المقارنة في تكبيرة الأحرام ممتنعة بل يشترط ^{كلمة}
 تأخر جميع تكبيرة المأموم عن جميع تكبيرة الإمام ثم المقارنة
 في الأفعال مكروهة مفوتة فضيلة الجماعة ذكره في الروضة
 ويؤخذ منه حصول الجماعة بنيتها وإن المتابعة شرط في حصول

فضيلتها أو يتخلف عنه بركنين فعليين عامدا عالما بالتحريم
 من غير عذر يقتضي ذلك بأن فرغ الإمام منها وهو فيها
 كأن ابتداء الإمام هوئى السجود والمأموم في قيام القراءة
 فتبطل صلاته لفحش تخلفه من غير عذر بخلاف ما إذا
 كان بعذر بأن أسرع الإمام قرآنه وركع قبل إتمام
 المأموم الفاتحة فله التخلف لإتمامها ويسعى خلفه ما لم
 يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة كما قال المصنف ولا يتخلف
 عنه معذور بأكثر من ثلاثة أركان طويلة فإن سبق بأكثر منها
 تابعه فيها هو فيه ثم يتدارك بعد سلام الإمام ما فاتته
 وخرج بقول المصنف بركنين ^{ثلاثة أركان} يتخلفه بركن فعلى بأن فرغ الإمام
 منه وهو فيها قبله فلا تبطل صلاته بذلك ^{والساعات} من

الشروط عدم لزوم الاعادة فلا تصح امامة من تلزمه الاعادة
 كقيم بمنيم لعدم الماء في محل يغلب فيه وجوده وفاق الطهورين
 وميتيم للبرد لعدم الاعتداد بصلاته ولو بمثله وقيل يجوز
 اقتداء مثله به ولو أمت امرأة نسوة فبانت متخيرة فامامتها
 باطلة للزوم الاعادة لها كما ذكره في الروضة في كتاب الحيض
 وكذا قد وثقن بها بناء على امتناع امامتها ولو بمثلها ولو كن
 مثلهن فكالخنثى بالخنثى اى لو اقتدى نسوة بامرأة متخيرة جاهلات
 بحالها فبين انهن متخيرة مثلهن فحكم ذلك كحكم ما لو اقتدى
 خنثى بخنثى فلا تصح القدوة اعتبارا بما في نفس الامر لكن قال
 الماوردي لو بانت المرأة متخيرة فهو كظهور حدث الامام او
 بجاسة خفية بشوبه او بدنه فلا تجب اعادة صلاة المؤتم

به لانتقاء التقصير منه في ذلك لعدم لزوم الاعادة في لتناء
 وهو مقيد للاطلاق المتقدم ويصح اقتداء الكامل اي البالغ
 الحر بالناقص كالصبي والعبد للاعتداد بصلاة سواضلاً
 الصبي الفرض او النقل روى البخاري عن عمر بن مسلمة
 بكسر اللام كان يؤم قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وهو ابن ست او سبع سنين وان عائشة كان يؤمها
 عبدها ذكوان نعم البالغ اولى من الصبي والحر اولى من العبد
 والعبد البالغ اولى من الحر الصبي والقائم بالقاعد وبال مضطجع
 على الاصح والقاعد بالمضطجع روى الشيخان عن عائشة
 انه صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه قاعداً وابوبكر والناس
 قياماً فهو ناسخ لما في حديثها ^{عنها} انما جعل الامام ليؤتم به فلو ذا

صلى جالساً فصاروا جلوساً اجمعين ويقاس المضطجع على
 القاعد فقدوة القاعد به من باب اولى وان كان مومياً
 حيث كان ياتى بالاركان فاما من يشير اليها باجفانه او
 يجرى افعال الصلاة على قلبه فالظاهر انه لا تصح القدوة
 به والمتوضئ بما سمح الخف والجبيرة الذى لا تلزمه الاعادة
 بتسببها للاعتداد بصلاتها والسليم بالسلس يكسر اللام
 اسم للشخص واما بالفتح فهو المصدر اى سلس البول
 والطاهرة المستحاضة غير المتغيرة وسميت متغيرة لتحيرها
 في امرها اولاً لأنها حيرت الفقيه في امرها وقد صنف الدارمى
 فيها مجلداً ضخماً مختصراً للنووى في مقاصده وفي شرح
 المذهب وانما صح ما ذكره لصحة صلاة من ذكر من غير قضاء

وفهم مما ذكر الجزم بصحة قدوة مثلها بها كما في الامت

بمثلها اما المتخيرة فلا تصح القدوة بها لطاهرة ولا متخيرة

على الصحيح كما تقدم وجا فظ القرآن بحافظ الفاتحة فقط

اذ ما زاد على الفاتحة ليس بشرط في صحة الصلاة والفاتحة

لها ثلاثون اسما شهرها الفاتحة والثاني الحمد والثالث امر

الكتاب والرابع ام القرآن والخامس الشفا والسادس الشافية

والسابع تعلم المسألة الثامن الواقية والتاسع سورة الوفا

والعاشر الكافية والحادي عشر سورة الكافية والثاني عشر

الواقية والثالث عشر الاساس الرابع عشر الصلاة والخامس عشر

سورة الصلاة والسادس عشر سورة الكثر والسابع عشر

سورة التناء والثامن عشر سورة التفويض والتاسع عشر

الثاني

١٤

المثاني والعشرون القرآن العظيم والحادي والعشرون المجزية
 والثاني والعشرون سورة الاجزاء الثالث والعشرون
 المنجية والرابع والعشرون النجاة والخامس والعشرون سورة
 الرحمة والسادس والعشرون سورة النعمة والسابع والعشرون
 الاستعانة والثامن والعشرون سور الهداية والتاسع والعشرون
 سورة الجزاء والثلاثون سورة الشكر دون عكسه وهو

الاية اي سياقي انه لا يجوز اقتداء به
 حفظ القرآن فقط من جميع القرآن دونها

اقتداء قارئ بأمره وكامل الست ترسائر العورة فقط اي يصح

اقتداء مستور جميع البدن بمن ستر عورته فقط لان صحة الصلاة

متوقفة على سترها فقط دون ما زاد عليها وعورة الذكر ولو

عبد اما بين سرته وركبته وكذلك الامة في الصلاة وعورة الحرة

ما سوى الوجه والكفين والخنثى الحر يستر ما تستره الحرة فلو لم

يفعل لم تصح صلاته **وبالمتطين** لان يعد ساترا ولو كان قادرا
 على غيره لسترة اللون كما لو استتر بماء كدر فانه يكفي ولو كان
 قادرا على ثوب ويلزمه التطين عند عدم الثوب ولو صبغ عورته
 بنحو خفاء لم يكف لانه ليس بنجم **فالمتوضي** بالجامع بين الماء
والتراب اى يصح اقتداء المتوضي بالجامع بين الماء والتراب الجراحة
 في بدنه ولا ساترا وكان هناك ساتر في غير اعضاء النيم ووضع
 على طهر لعدم لزوم الاعادة له **واللابس** بعار فقد السترة اى
 يصح اقتداء اللابس بعار فقد السترة لصحة صلاته من غير اعادة
 ونحو صلاة العشاء خلف من يصلي التراويح بناء على صحة الفرض
 خلف النفل وهو الراجح اذ لا يغير تنظم الصلاة باختلاف النية
 واحتج له الشافعي رضي الله عنه بخبر جابر وقال انه ثابث كان

معاذ يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم ينطلق
 الى قومه فيصليها بهم هي له تطوع ولهم مكتوبة وهو في الصحيحين
 بدون هي الح وتعبير المصّ بالجواز اولى من تعبیر غيره بالصحة
 لاستلزامه لها بخلاف العكس ومع جواز ذلك يسن تركه
 خروجاً من الخلاف فاذا سلم الامام من الركعتين قام المأموم
 الى باقى صلاته لانقطاع القدوة بينه وبين امامه وكذا حكم
 الصلاة الطويلة خلف صلاة قصيرة وانما منفردا وهو اولى
 من اقتدائه في بقية صلاته اذ كل من قطع القدوة ^{بغير عذر} وأدخل
 الشخص نفسه في الجماعة في اثناء الصلاة مكروه مفوت فضيلة
 الجماعة ولو اقتدى بالامام في ركعتين اخيرتين منها ففيه
 القولان فمن احرم منفردا ثم اقتدى في اثنائها فالظاهر جوازه

ويصح الاقتداء في الصبح مثلاً بمن يصلي العيد **أولاً** والاستسقاء
على الصحيح كما يصح عكسه لتوافقهما في نظم صلاتهما **وإذا كبر**
الامام التكبيرات الزائدة بسبب صلاة العيد لم يتابعه المأموم
نذبا فيها **والسابع** من الشروط ان لا يتقدم المأموم على امامه
في الموقف لانه لم ينقل عن احد من المقتدين بالنبي صلى الله
عليه وسلم والخلفاء الاربعة وخبر الصحيحين انما جعل الاما
ليؤتم به والائتمام الاتباع والمتقدم غير تابع فان تقدم عليه
بطلت صلاته ولا تضر مساواة له لكنها مكروهة ويندب
تخلفه قليلا والاعتبار في التقدم والمساواة في القيام بالعقب
فلو شك في تقدمه **صحّت صلاته مطلقا** على الصحيح المنصوص
لان الاصل عدم التقدم وعبر بقوله مطلقا اشارة الى الوجه

القائل بالتفصيل وهو انه ان جاء من خلف الامام صححت لان
 الاصل عدم تقدمه او من قدامه لان الاصل هنا تقدمه قال
 في الكفاية وهذا الوجه مرجوح **والثامن** من الشروط **علمه**
 اي المأموم **بانتقالات امامه** ليتمكن من متابعتها كأن يراه أو
 بعض صف او يسمعه او مبلغا ثقة فلا يصح اقتداء اعمى اصم
 الا بهداية غيره له فيصح **ح** **والتاسع** من الشروط ان لا يقيد
قارئ بأمر لان الامام يتحمل القراءة عن المأموم المسبوق وان
 لم يحسنها لم يصلح للتحميل وهو من يخل بحرف او تشديده من
الفاحة بان لم يحسن ذلك **كالأرت** بالمشاة **والالغ** بالثلثة
والأرت من يدغم في غير موضعه **والالغ** من يبدل حرفا بحرف
 كالتمتام والفأفاء واللاحن بما لا يغير المعنى فان غيره كانت

بضم او كسر بطلت صلاته ان امكنه التعلم ولم يتعلم فان
 عجز لسانه او لم يميز زمن امكان تعلمه فان كان في الفأخة
 فكأى والافتضح صلاته والقدوة به **فان عجز عن الفأخة**
 بان لا يعرفها وقت الصلاة بطريق ما بان تعذرت لعدم
 المعلم او المصحف او غير ذلك **فسبع آيات** يأتي بها بدل الفأخة
 التي هي سبع آيات بالبسملة **ولو متفرقة** مع قدرته على متواليه
 سواء اكانت من سورة او من سور كما في قضاء رمضان
فان عجز عن المتواليه والمتفرقة فسبعة انواع من الذكر
 لما روى ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
 الله اني لا استطيع ان اتعلم القرآن فعلمني ما يجزي في صلاتي
 فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا

حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا يتعين ما في هذا الحديث
 ولا بد ان يكون الدعاء متعلقا بالآخرة **فلو ابدل ضادا بظاء او**
ذالا معجمة بدال مهيالة لم تصح قرآنه لتلك الكلمة لتغيره النظم
 وادخال المصّ الباء على المأخوذ صحيح وان كان لغة ضعيفة
 والاصح دخولها على المتروك فان عجز وقف بقدرها اي
 الفاتحة لانه كان يلزمه عند القدرة على القراءة قيام وقراءة
 فان فات احدهما ابقى الاخر ويندب ان يزيد في القيام قد
 سورة **ويشترط ان لا ينقص البديل عن حروف الفاتحة**
 سواء اكان البديل قرآنا ام ذكرا كما لا يجوز النقص عن
 آياتها والمراد ان لا ينقص المجموع عن المجموع لان كل آية او
 نوع او ذكر قد رآه من الفاتحة حتى يجوز جعل آية مقام

آيتين من الفاتحة فلو كان يحسن بعض الفاتحة دون بعض
 فان لم يحسن الباقي بدلا لكررها يحسنه مرة او مرات حتى
 يبلغ قدر الفاتحة وان احسن اتي بما يحسنه وازداد
 اليه قدر ما تتم به الفاتحة ويجب رعاية الترتيب فان
 ما يحسنه هو الاول بدأ به واتي بالذي يحفظه في محله ولا
 ياتي بالذكر الا ان كان عاجزا عن جميع القرآن **وان لا يقصد**
بالذكر غير البدلية وفي اشتراط قصد البدلية وجهان
 اصحهما لا يشترط **ويصح اقتداء** أي بمثله اذا استويا فيما
عجزا عنه لاستوائهما نقصا ناكرا لآيتين ولا يشكل بمنع
 اقتداء فاقد الطهورين ونحوه بمثله لوجوب القضاء ثم
 بخلافه هنا ولا يصح اقتداء قارئ الفاتحة دون اخرها بقارئ

آخرها دون اولها وان كثرا لاخر ولا عكسه ولا اقتداء قار
 اولها و آخرها بقارى وسطها ولا عكسه والعاشر من
 الشروط ان لا يكون مقتديا بغيره فلا يصح اقتداءؤه بمقتد
 لانه تابع لغيره يلحقه سهوه ومن شأن الامام الاستقلال
 وتحمل سهو الغير فلا يجتمعان وما فى الصحيحين من ان الناس
 اقتدوا بابى بكر خلف النبى صلى الله عليه وسلم محمول على
 انهم كانوا مقتدين به صلى الله عليه وسلم وابو بكر يسيرهم
 التكبير كما فى الصحيحين ايضا وقد روى البيهقى وغيره انه صلى
 الله عليه وسلم صلى فى مرض موته خلف ابى بكر قال فى المجموع
 ان صح هذا كان مرتين كما قال به الشافعى والاصحاب ولا يمن
 شك فى كونه مقتديا بان شك انه امام او مأموم لشكه فى انه

تابع او مستبوع فلو نوى كل الاقتداء بالآخر لم تصح صلاتهما
لان كلام مقتد بمن يقصد الاقتداء به والامامة صحت صلاتهما
اذ لا مقتضى للبطلان وان شكابطلت صلاتهما لما تقدم او
احدهما بطلت صلاته واما الاخر فان ظن انه الامام صحت
صلاته او المأموم فلا وهذا من المواضع التي فرقوا فيها بين الظن
والشك قال ابن الرفعة فالبطلان بمجرد الشك بناء على طريقة
العراقيين اما على طريقة المراوغة ففيه التفصيل في الشك
في النية وقد مر بيانها في صفة الصلاة ولو اقدم مسبوق
او من صلاته اطول من صلاة الامام بعد سلام امامه ^{بمسبوق}
اخر صح في غير الجمعة اذ لا مانع في غيرها بخلافها اذ لا تنشأ الجمعة
بعد اخرى وكانوا ارادوا بالانشاء ما يعم الحقيقي والمجازي اذ

ليس فيما ذكر إذا كان الخليفة منهم أنشأ الجمعة بعد أخرى
 فانما فيه ما يشبهه صورة على أن بعضهم قال بالجواز في هذه
 لذلك وما ذكر من الجواز في غير الجمعة هو ما اقتضاه كلام
 الشيخين في الجماعة لكنهما صححا في باب الجمعة المنع وعلاؤه
 بأن الجماعة حصلت وهم إذا اتفوا فرادى نالوا فضلها والأول
 هو ما صححه في التحقيق في الجماعة وكذلك في المجموع وقال فيه
 اعتمده ولا تعتبر بما في الاقتضار من تصحيح المنع على أن تعليل
 المنع بما ذكر لا ينافي الجواز إذا لاقتداء فوائدها كتحمل السورة
 في الصلاة الجهرية ونيل فضل الجماعة الكامل ولو أخرج نفسه
 من الجماعة بنية المفارقة جاز سواء أقلنا الجماعة سنة أم فرض
 الكفاية لأن السنة لا يلزم انضمامها إلا في الحج والعمرة وكذلك

فرض الكفاية الا في الجهاد وصلاة الجنازة لكنها اي المفارقة **بلا**

عذر **مكروهة** كراهة تنزيه مفوتة لفضيلة **الجماعة** وقد تقدم

التنبية على ذلك بخلاف ما اذا فارق بعد ركعتين امامه في القراءة

ويشوق عليه ذلك اذ تركه سنة مقصودة فلا كراهة في ذلك

والحادى عشر من الشروط **اجتماعها** اي الامام والمأموم **في الموقف**

اذ من مقاصد الاقتداء اجتماع جمع في مكان كما عليه ^{عليه} الجماعات

في العصر الخالية ومبنى العبادات على رعاية الاتباع ولا اجتماعها

اربعة احوال لانها اما ان يكونا بمسجد او بغيره او في فضاء

او بناء او يكون احدهما بمسجد والاخر بغيره وقد اخذ في بيانها

فقال فان جمعهما مسجد صح الاقتداء وان بعدت المسافة **وحالت**

ابنية منه كبر و سطح ومناارة متنافذة تنفذ ابوابها اليه وان

اعلم

اغلقت لانه كله مبنى للصلاة فالمجتمعون فيه مجتمعون لاقامة
 الجماعة يؤدون لشعائرهما اما اذا لم تنفذ ابوابها اليه فلا يعد
 الجامع لها مسجدا واحدا فعلى هذا يضر الشباك ولو وقف من
 وراءه بجدار المسجد يضر والمساجد التي تنفذ ابوابها بعضها
 الى بعض كالمسجد الواحد وان بعدت المسافة واختلفت
 الابنية وانفرد كل واحد بامام ومؤذن وجماعة الحال
 الثاني ان يجمعها غير المسجد كما قال **او غيره** محوطا او مستقفا
 مملوكا او مواتا او وقفا او مختلفا منها بشرط ان لا يزيد ما بينهما
 اى ما بين الامام والمأموم سواً. اكان المأموم خلف الامام
 او على احد جانبيه ولا ما بين كل صفين على ثمانية ذراع
 بذراع الادمى وهو شبران **تقريباً** فلا يضر زيادة اذرع كما

في التهذيب وغيره ولو بلغ ما بين الامام والاخير من شخص وصف
 فراسخ ولو كان احدهما في علو يضم اوله وكسره والاخر في اسفل
 فتصح القدوة لكن ارتفاع احدهما على الاخر من غير حاجة مكروه
 او الحاجة كتعليم الامام المأمومين صفة الصلاة وتبليغ
 الامام المأموم تكبيرة الامام لا كراهة في ذلك بل يكون مستجبا
 المحال الثالث ان يجمعها بناء في غير مسجد وحكم ذلك ان يعتبر
 القرب في ذلك على الرابع المحال الرابع ان يجمعها مسجد وغيره كما
 قال او مسجد وغيره بشرط ان لا يزيد ما بين اخر المسجد والاخر
 على ذلك لا من اخر مصل فيه لان المسجد مبني للصلاة فلا يدخل
 في الحد الفاصل كأن يكون المأموم في المسجد والامام خارجه
 اعتبرت المسافة من طرفه الذي يلي الامام **والثاني عشر**

من الشروط ان ينوي المأموم بالجماعة **او الاقتداء** والا فلا
 تكون صلاته صلاة جماعة ونية الجماعة صالحة للامام وتعين
 بالقرينة الخالية للاقتداء او للامامة والجمعة كغيرها فلو ترك
 هذه النية وتابع في الافعال بطلت صلاته ولا يجب تعيين
 الامام فان عينه ولم يشروا خطأ بطلت صلاته ولا يشترط
 للامام نية الامامة بل تسحب ما لم تكن صلاة جمعة اما امامها
 ولو كان رائدا على الاربعين فنية الجماعة شرط في حقه كما سيأتي
 ولو الامامة شخص فبين كونه غيره لم يضر للخطأ في غير جمعة اما
 فيها فيضر حيث لا اشارة **والثالث عشر** من الشروط توافق
نظم صلاتهما اي الامام والمأموم في الافعال الظاهرة كالركوع
 والسجود وان اختلفا في عدد الركعات فان اختلف فعلمها مكتوبة

وخسوف وجنابة لا تصح القدوة لتعذر المتابعة باختلاف فعلها

الا في ثاني قيام ثانية الكسوف فتصح لعدم المخالفة بعدها **والرابع**

عشر من الشروط **الموافقة** للامام والمأموم في افعال الصلاة

فان ترك امامه فرضا لم يجز متابعته في تركه لانه ان تعذر فصلاته

باطلة والا ففعله غير معتد به او ترك سنة في الاشتغال بها

تخلف فاحش كسجود التلاوة والتشهد الاول لم يأت بها الخبر

انما جعل الامام ليؤتم به فلو اشتغل بها بطلت صلاته لعدوله عن

فرض المتابعة الى سنة اما اذا لم يفحش تخلفه لها جلسة الاستراحة

وقنوت يدرك معه السجدة الاولى فله ان ياتي بها **والخامس عشر**

من الشروط **نية الامامة التي تجب فيها** اي الصلاة وهي ثلاثة

احدها الجمعة فان لم ينوها لم تصح جمعة لعدم استقلالها فيها

سواء كان من الاربعين ام زاد عليهم نعم لم يكن من اهل الوجوب
ونوى غير الجمعة لم يشترط ذلك وكذا جمعهم ان كان من الاربعين
اذ لو حكم بصحتها لم انعقادها بدون اربعين ثانيها المنذورة
بان نذر شخص ان يصلي في جماعة وصلى اماما فوجب نية الامامة
فيها كالجمعة ثالثها الصلاة للعادة ولو في غير وقت الكراهة
فان لم ينوها صار منفردا ولا تنعقد صلاته اذ شرط صحتها
ان تكون في جماعة فمتى لم ينو الامامة انعقدت صلاته فرادى
وهي غير صحيحة لاننا لو حكمنا بصحتها لزم القول باعادتها منفردا
والسادس عشر من الشروط ان لا يكون الامام اخرس فلا
يصح اقتداء غيره به ولو اخرس اما في اقتداء القارئ بالآخرس
فلان الامام امي بالنسبة للمأموم واما في اقتداء الآخرس بالآخرس

فلأن كلامهما يحسن ما يجهله صاحبه **والسابع عشر** من الشروط

معرفة اركان الصلاة ومعرفة شروطها بحيث لا يقصد بفرض

نقلها كما سيأتي إيضاحه في الشرط السادس والعشرين **والثامن**

عشر من الشروط اجتماع شروط الصلاة فيه أي الامام

يقينا او ظنا اذ معظم الاحكام مبنية على غلبة الظن من طهارة

لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهور وسئل عن

واجتناب نجاسة غير معفو عنها في ثوب او بدن او مكان اما

النجاسة المعفو عنها فلا يضر اجتنابها فلو صلى شخص خلف آخر

ظانا اجتماع الشروط فيه ثم تبين امامه محدثا حدثا أصفد

او جنبنا او ذ نجاسة خفية في بدنه وهي غير معفو عنها صححت

صلاة المأموم ولا تلزمه الاعادة لانقضاء التقصير منه في ذلك

مخلان

فوله فلا يضر
اجتنابها
المراد فلا يضر
عدم اجتنابها
السياق يدل على ذلك

بخلاف الجحاسة الظاهرة فانه ينسب فيها الى التقصير فيلزمه الاعادة
 وما اقتضاه كلام المصنف من الفرق بين الظاهرة والخفية هو ما اقتضا
 كلام المنهاج كأصله وجرى عليه الرويان وغيره وقال في المجموع
 انه اقوى وحمل النووي فيه وفي تصحيحه كلام التنبيه عليه وهو
 المعتمد اكن الذي اقتضاه كلام الروضة كأصلها انه لا فرق
 في الجحاسة بين الخفية والظاهرة وصححه في التحقيق لان الظاهرة
 من جنس الخفية وقال الاسنوي انه الصحيح المشهور ومقتضى الملاق
 الشيخين الجحاسة انه لا فرق فيها بين المغلظة وغيرها فالاصل فيما
 تقدم ما روى ابوداود وغيره من رواية ابى بكر وقال البيهقي رواه
 ثقة انه صلى الله عليه وسلم احرم واحرم الناس خلفه ثم ذكر انه
 جنب واشار اليهم كما انتم ثم خرج واغتسل ورجع ورأسه بقطر

منه الماء ولم يأمرهم بالاعادة ولا ينافيه خبر الصحيحين من رواية
 ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر انه جنب قبل ان يحرم
 لانهما قضيتان قاله في المجموع قال فالخبران صحيحان **وان كان**
الامام عالما بحدته اي انه تصح صلاة المأموم ولا تلزمه الاعادة
 خلف من تبين له كونه محدثا ولو كان الامام عالما بحدث نفسه
 وتقع صلاته جماعة فيما اذا تبين له حدث امامه او جنابته كما
 قاله الرافعي في صلاة الجمعة لانا الزمناه احكام الجماعة نظرا الى
 انه فيها فلما نظرنا الى هذا الاعتقاد في التزام الاحكام نظرنا اليه
 في تحصيل الجماعة ايض وقياس ما تقدم وهو مقتضى كلامهم
 حصولها ايض عند ظهور نجاسة خفية **الا ان علمه المأموم**
ثم نسيه لانه منسوب الى التقصير بنسيانه **وان بان امرأة او**
حنيفة

خفي او مجنون او كافرا معلن او اميا وهو قادر على القيام كما
 جرى عليه ابن المقرئ في روضه لزوم المأموم الاعادة كما سيأتي
 والامى نسبة الى الام كانه في الحالة التي ولدته امه عليها واصله
 في اللغة لمن لا يكتب ومنه قوله تعالى النبي الامى ثم استعمل فيما ذكر
 مجازا ولو اقتدى به في صلاة سرية بمن لا يعلم حاله لا يجب البحث
 عن كونه قارئا بل يجوز حمل الامر على الغالب وهو انه لا يؤتم الا القارئ
 كما يجوز حمل الامر على الغالب في انه مستطير ولو اقتدى به في صلاة
 جهرية ولم يجهر وجبت الاعادة على ما حكاه العراقيون على النص
 لان الظاهر انه لو كان قارئ الجهر فلو سلم وقال اسررت ناسيا
 او لكونه جائزا لم تجب الاعادة لكن تستحب قال في الخادم ولا بد
 في ذلك من ان يعلم من حاله انه يحسن القراءة نص عليه في البويطي

فقال واذا امهم في صلاة يجهروا فيها اعادوا الا ان يقول قد قرأت
 في نفسي ويعلم انه يحسن هذه اللفظة في الامي **او ذا نجاسة ظاهرة**
لزم للماموم الاعادة لما تقدم والظاهرة ان تكون بحيث لو
تأملها الماموم لراها والخفية بخلافها وما ذكره من ضابط الخفية
 والظاهرة هو ما في الانوار وهو اولى من ضبط ذلك بان الخفية
 ما تكون بباطن الثوب والظاهرة ما تكون بظاهرة فلو كانت بعامة
 وامكنه رؤيتها اذ اقام لكنه صلى جالس العجزه ولم يمكنه رؤيتها
 لم يقض لان فرضه الجلوس فلا تفريط منه ذكر ذلك الرواي قال
 الا ذرعي وقضيته الفرق بين المقتدى الاعمي والبصير اي حتى لا يجب
 القضاء على الاعمي مطلقا **والتاسع عشر من الشروط ان تكون**
افعال الامام ظاهرة للماموم ليتمكن من متابعتها فلو اجري افعال
الصلاة

الصلاة على قلبه لعجزه عن اظهاره لم يصح الاقتداء به لعدم الاطلاع
 على افعال صلاته والعشرون من الشروط ان لا يعتقد المأموم
 بطلان صلاة الامام كأن يختلف اجتهادهما في القبلة او في اثبات
 طاهر ونجس كما هو محرز في باب الاجتهاد والحادي والعشرون
 من الشروط ان لا يهجم بلا اجتهاد من احتاج اليه في الاواني او
 الثياب وجوبا بحيث لم يقدر على طهر يتعين وجوازا حيث
 قدر عليه او القبلة او الوقت ويصح ادراج هذا الشرط في الشرط
 السادس فانه اشترط فيه عدم لزوم الاعادة على الامام ومن
 هجم وصلى تلزمه الاعادة والثاني والعشرون من الشروط ان
 لا يختلف اجتهادهما اي الامام والمأموم في الفروع الاجتهادية
 فلا يصح اقتداء شافعي بخنفي مس فرجه او لمس غيره ويصح اقتداؤه به

اى الشافعى بالحنفى ولو فصد الحنفى واحجم بناء على الاعتبار
 بعقيدة المأموم لا الامام اذ المس والمس ناقضان عند الشافعى
 دون الحنفى والفصد والحجامة ناقضان عند الحنفى دون الشافعى
 وهو اصح اى صحة قدوة الشافعى بالحنفى فى مسألة الفصد
 والحجامة دون المس والمس الراجح فى المذهب ومقابلته عكس
 ذلك اعتبارا باعتقاد الامام ان الفصد ينقض الوضوء دون
 المس ولو ترك الاعتدال او الطمأينة او قرأ غير الفاتحة لم يصح
 اقتداء الشافعى به وقبل يصح اعتبارا باعتقاده ولو حافظ على
 واجبات الطهارة والصلاة عند الشافعى صح اقتداؤه به ولو شك
 فى اتيانه بها فكذلك تحسينا للظن به فى توفى الخلاف واستشكل
 التعليل المتقدم بما ذكره الائمة فى باب الجمع بين الصلاتين انه لو توفى

مسافر ان شافعي وحنفي اقامة اربعة ايام بموضع النقط لوصولهما
 سفر الشافعي دون الحنفي وجازله بكرة ان يقتدى به مع اعتقا ده
 بطلان صلاة القاصر في الإقامة واجيب بان كلاهما هنا في ترك
 واجب لا يجوز الشافعي مطلقا بخلافه ثم وانه يجوز القصر
 في الجملة لكن صور صاحب الاستقصاء تبعاً للشيخ ابي حامد
 وغير ذلك مما اذالم يعلم انه نوى القصر فان علم انه نواه يقتضي
 انه لا تصح صلاته خلفه كجهتدين اختلفا في القبلة فصلى احدهما
 خلف الآخر وهذا هو الاوجه وصورة مسألة الفصد كما قال
 بعضهم انه ينسب الحنفي انه افقصد والا فلا تصح صلاة واحد
 منهما ولا يضر في صحة القدوة اختلاف نية المأموم والامام
 كالاداء والقضاء والفرض والنفل فيصح الاداء خلف القضاء

والقضاء خلف الآداء والفرض خلف النفل والنفل خلف الفرض
والظهر خلف الصبح أو المغرب وهو حتم كالمسبوق ولا يضر متابعة
الامام في القنوت كالجُلوس الاخير في المغرب وله فراقه اذا اشتغل
بهما واستمراره افضل ويجوز الصبح خلف الظهر في الاظهر فان
قام للثالثة فان شاء فارقه وسلم وان شاء انتظره ليسلم معه
وهو افضل فان امكنه القنوت في الثانية قنت والا تركه وله فراق
ليقنت تحصيلاً للسنة ولو صلى المغرب خلف الظهر جاز فاذا
قام الى الرابعة لم يتابعه بل يفارقه بالنية ويجلس ويتشهد
وليسلم وليس له انتظاره لانه احدث جلوساً لم يفعله الامام
بخلاف الصبح خلف الظهر **والثالث والعشرون** من الشروط
تيقن تقدم احرام امامه على تحريمه من غير اقدانه في اثناء صلاة
مجلس

مخبر لا تبادروا الامام اذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا وخبر
 الصحيحين انما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الامام ان تحول
 رأسه رأس حمار فلو فارقه في تكبيرة الاحرام او في بعضها او
 شك في اثنائها او بعد ها ولم يذكر عن قرب هل قارنه او لا او
 ظن التأخير فبان خلافه لم تنعقد صلاته لظواهر الاخبار ولانه
 نوى الاقتداء بغير مصل فيشترط تأخير جميع تكبيرته عن جميع
 تكبيرة الامام وفارق ذلك المقارنة في بقية الاركان بانتظام
 القدوة فيها لكون الامام في الصلاة وما ذكر من ان محل عدم
 انعقادها اذا لم يعتقد ان الامام قد كبر والافتقار فرادى
 وجه مردودهما مراتفا من حكم الظن اذ مثله حكم الاعتقاد
 اما اقتداؤه في اثناء صلاة نفسه فلا يشترط فيه ما تقدم لتقدم

احرامه على احرام الامام في هذه الصورة لكن هو في الحقيقة

حال تحريمه كان مصليا لنفسه **ويصح الاقتداء بالمصلي ما لم**

يشرع في السلام لا دراهمه جزأ من الصلاة مع الامام اما اذا

شرع في السلام فلا يصح الاقتداء به لانه انما عقد النية والامام

في التحلل وقيل يصح الاقتداء بالمصلي ولو بعد قوله السلام وقيل

عليكم ويكون بذلك مدركا للجماعة على ما جرى عليه بعضهم ^{لمقتد}

الاول والرابع والعشرون من الشروط في امام الجمعة اذا كان من

الاربعة ان يكون مكلفا فلا تصح امامة الصبي والمجنون فيها

حتم اذ لو صححت به لزم انعقادها باقل من اربعين **حرا** فلا تصح

بالرقيق ولو مكاتبا او مديرا او معلق العتق بصفة او مبعضا

لنقصهم **ذكر** فلا تصح للمرأة لنقصها ومثلها الخنثى **مستوطنا**

وهو ما لا يظن شتاء ولا صيفا الحاجة فلا تصح بضده ناطقا
فلا تصح بالآخرس **قارنا** فلا تصح بالامى **ناويا للجماعة** فان لم
ينوها لم تصح جمعة القوم ولا جمعة قيل **وسميها** فلا تصح بالامم
والراجح عدم اشتراط السمع **وتنفقد الجمعة** **باربعين من الجن**
المستجيبين للشرائط لانهم مكلفون اما اذا كان الامام زائدا على
الاربعين فلا يشترط فيه ذلك بل يجوز ان يكون مسافرا وعبد
ومحرما بصبح ومقصورة ورباعية تامة لتمام العدد المعبر كما
يجوز ان يكون صبيا ومجهول الحدث **والخامس والعشرون** من
الشروط ان لا يرتكب الامام بدعة يكفر بها كمنكر العلم بالجزئيات
بخلاف من لا يكفر بدعة كمن يقول بخلق القرآن فتصح امامته فقد
قال الشافعي رضي الله عنه اقبل شهادة اهل الاهواء الخطابية

لانهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم ولم يزل السلف والخلف على
 الصلاة خلف المعتزلة وغيرهم واجراء احكام المسلمين عليهم وقد
 قال الاجل البهيقي وغيره ما جاء عن الشافعي وغيره من تكفير
 القائل بخلق القرآن على كفران النعم والبدعة في اللغة احداث سنة
 لم تكن وتكون في الخير والشر وفي الشرع موضوعات للحادث المذموم
 واذا اريد الممدوح قيدت ويكون ذلك مجازا شرعيا حقيقة
 لغوية ويصح ادراج هذا الشرط في الشرط الثاني وهو الاسلام
 والمبتدع المذكور غير مسلم والسادس والعشرون من الشروط
 معرفة كيفية الصلاة فلو اعتقد ان جميع افعالها فرض صحت
 اذ غاية انه قصد بنفل فرضا وذلك لا يضرا او سنة فلا تصح
 لقصده الفرض بالنفل او البعض فرض والبعض سنة ولم يميز
مؤ.

صحت صلاته بشرط ان لا يقصد النقل مما هو فرض وان غفل
 عن التفصيل فنية الجملة في الابتداء كافية اى نية جملة الصلاة
 كافية له وهذا التفصيل مجرى في الوضوء وغيره مما هو في معنى
 الصلاة فان قصد بجميع افعاله انها فرض صحت تلك العبادة
 او سنة فلا او البعض فرض والبعض نفل صحت بشرط ان
 لا يقصد بفرض نفل ولا يصح الاستغناء عن هذا الشرط بالسابع
 عشر للعلم به مما تقدم فيه من ان شرطها معرفة اركان الصلاة
 وشروطها بحيث ان لا يقصد بفرض نفل والثاني من الامور **المشترطة**
 في صحة الامامة **على راي مرجوح** اى ضعيف والاصح انها ليست
 بشرط فمنها ان لا يقتدى بالسليم بالسلس **ولا الطاهرة بالمستحاضة**
غير المتحيرة لحملها الجحاسة وانما صحت صلاتها في نفسها للضرورة

اما المتحيرة فلا يجوز الا فتداء بها جزما لوجوب القضاء عليها
 وفاء بالقاعدة ومن هنا يؤخذ ان المتحيرة تقضى ما اصلته
 كما تقدم اذ لا معنى لمنع الاقتداء بها الا ذلك وهو المذهب كما
 صححه الشيخان **وان يكون** اي المأموم اقرب الى ما توجه اليه
 من الامام لما توجه اليه **عند اختلاف جهتهما** فمضى كان
 كذلك ضررهما لو كان في جهته والاصح انه لا يضر شيء من ذلك
 الا ان يتقدم المأموم على امامه في جهة خاصة **وان لا يكون**
 بينهما اي الامام والمأموم **شارع مطروق او نهر يحوج الى**
سباحة فمضى كان شيء من ذلك ضررا لان الشارع قد تكثف فيه
 الرحمة فيعسر الاطلاع على احوال الامام والماء حائل كالجدار
 والاصح لا يمنع ذلك صحة القدوة لانا نمنع العسر والحيولة المذكورين

ولا يضر جز ما الشارع غير المطروق والنهر الذي يمكن العبور من
 احد طرفيه الى الاخر من غير سباحة بالوثوب فوقه او المشي فيه
 او على جسر ممدود على حافته والنهر مفرد والجمع انهار وانهر
وان لا يكون بينهما اى الامام والمأموم فرجة تسع واقفا اذا وقف
على يمينه او يساره في بناء آخر فمتى كان كذلك ضرر لعدم الاتصال
 الحقيقي فلا بد على هذا من وقوف شخص على طرف الصفة ووقوف
 آخر في الصحن مثلا متصلا به اذا كان الامام واقفا في صحن والمأموم
 على صفة مرتفعة والفرجة بضم الفاء وفتحها الخلل بين الشيئين
 والاصح لا يضر ذلك لان ذلك يعد صفا واحدا **وان لا يزيد**
ما بينهما اى الامام والمأموم على ثلاثة اذرع تقريبا اذا وقف
خلفه في بناء آخر فمتى زاد على ذلك ضرر لان اختلاف البناء بوجوب

الافتراق ولم يتخير ذلك بالاتصال المحسوس بتواصل المناكب
 والاصل لا يضر ذلك فتصح القدوة ما لم يزد ما بينهما وبين آخر
 صف على ثلاثمائة ذراع **وان يجاذى بعض بدن الماموم بعض**
بدن الامام اذا كان احدهما في علو والاخر في سفلى بان يجاذى
 راس السافل راس العالى فيحصل الاتصال بينهما بذلك والاعتبار
 فى السافل بمعدل القامة حتى لو كان قصيرا او قاعدا فلم يجاذ ولو
 قام بمعدل القامة لجاذى كفى ذلك والاصح لا يشترط ذلك ولا
 يعتبر الا القرب كالفضاء والعلو مثلث العين والسفلى بضلم السين
 وكسرها **وان ينوى الامام الامامة** فى غير الجمعة فلو لم ينوها لم تصح
 لانه احد ركني الجماعة فاشبه الماموم والاصح لا يشترط ذلك
 لانه مُسْتَقِلٌّ بنفسه بخلاف الماموم فانه تابع لكن لا بد من النية

ليحوز فضيلة الجماعة اما الجمعة فيشترط فيها نية الامامة
 فلو تركها بطلت جمعته لعدم استقلاله فيها سواء اكان
 من الاربعين ام زائدا عليهم نعم ان لم يكن من اهل الوجوب
 ونوى غير الجمعة لم يشترط ذلك **وان لا يكون عدد ركعات**
صلاة المأموم اقل كالصبح خلف الظهر لانه يدخل في الصلاة
 بنية المفارقة والاصح جواز ذلك ولا يضر ما ذكرناها
 مفارقة بعد رواشار بقوله كالصبح الى ان ما تقرر جار في كل
 صلاة قصيرة خلف صلاة طويلة **وان لا يصلي غير العيد خلف**
مصلي العيد ولا غير الاستسقا خلف من يصلي الاستسقا
 فمضى فعل ذلك لم تصح القدوة والاصح الصحة كما تقدم **وان**
لا يتخلف عنه بركن بغير عذر فمضى تخلف عنه بغير عذر بان

فرغ منه وهو فيما قبله لم تصح القدوة اذا فعل ذلك عامدا
 للمخالفة وعلم مما تقرر ان المراد بالركن الفعلي والاصح لا يضر
 ذلك وان لا يتقدم الماموم على امامه بركن قولي كالفاتحة
 فتي تقدم عليه بما ذكر لم تصح القدوة والثالث في المزايكا
 التي يقدم الشخص بسببها في الامامة فيقدم استجبا بالعدل
 على الفاسق وان اختص بزيادة الفقه وغيره من الفضائل
 لان الفاسق لا يوثق به بل تكره الصلاة خلف الفاسق لذلك
 وانما صحت لما رواه الشيخان عن ابن عمر كان يصلي خلف
 الحجاج قال الشافعي وكفى به فاسقا والبالغ على الصبي وان
 اختص الصبي بفضل من ورع ونحوه لكمال البالغ وخروجها من
 خلاف من منع الاقتداء بالصبي ومن كره الاقتداء به ويكره

الاقتداء

الاقضاء بالاقلف بعد البلوغ لا قباه قاله الاسنوى ويقدم
 الحر على العبد وان اختص العبد بفضيل من ورع ونحوه لكمال
 الحر قال في المجموع والعبد البالغ اولى من الحر الصبي ولو اجتمع
 حرو وعبد وزاد العبد بالفقه فهما سواء في الاصح بخلاف
 نظيره في صلاة الجنائز حيث صحوا فيها اولوية صلاة الحر
 لان القصد منها الدعاء والشفاعة والحربها اليق وظاهر
 ان المبعوض اولى من كامل الرق ومن حرته اكثر على من حرته
 اقل **والمقيم على المسافر الذي يقصر لانه متى اتموا كلهم**
فلا يختلفون ومتى اتم القاصر اختلفوا وهذا ما ذكره النووي
في مجموعه ومحل ما ذكر اذا لم يكن فيهم السلطان او نائبه فان
كان فهو احق وان كان مسافرا وغير ولد الزنا عليه اي على ولد

الزنا ومعلوم ان الاب اولى من غيره لان امامة غيره خلاف
 الاولى وصورة المسألة ان يكون ذلك في ابتداء الصلاة ولم
 يساوه المأموم فان ساواه او وجدته قد احرم فاقدمى به
 فلا بأس وان **اختص كل منهم** اى ممن تقدم **بسائر الخصال ثم**
الافقه في باب الصلاة **ثم الاقرأ** اى الاكثر قرأنا اولى من غيره
 لفضيلته بزيادة الفقه والقراءة ثم الافقه اولى من الاقرأ لان
 افتقار الصلاة للفقه لا ينحصر بخلاف القرآن ولتقديمه صلى الله
 عليه وسلم ابا بكر في الصلاة على غيره مع انه صلى الله عليه وسلم
 نص على ان غيره اقرا منه **على الروع** لانها اشد احتياجا اليه من
 الروع وخبر مسلم عن ابن مسعود البدرى يؤم القوم اقراهم
 لكتاب الله وان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة وان كانوا

في السنة سواء فاقدهم هجرة وان كانوا في الهجرة سواء فاقدهم
 سناً وفي رواية سلماً ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يقعد
 في بيته على تكريمته الا باذنه وظاهره تقديم الافقه على الاقراء
 كما هو وجهه واجاب عنه الشافعي بان الصدر الاول كانوا
 يتفقون مع القراءة فلا يوجد القارئ الا وهو فقيه قال النووي
 لكن في قوله وان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة دليل على
 تقديم الاقراء مطلقاً اهـ واجيب بانه قد علم ان المراد بالاقراء في الخبر
 الافقه في القراءة فاذا استوى في القرآن فقد استوى في الفقه فاذا
 زاد احدهم بفقه السنة فهو احق فلا دلالة في الخبر على تقديم
 الاقراء مطلقاً بل على تقديم الاقراء الافقه في القرآن على من دونه
 ولا نزاع فيه **فائدة** روى البخاري عن قتادة قال سألت انس

ابن مالك عن جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال اربعة كلهم من الانصار ائني بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد ابن
ثابت وابوزيد وفي البخاري ايضاً عن انس قال مات رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولم يعلم القرآن غير اربعة وذكر من تقدم
الا ائني بن كعب فانه ذكر عوضه ابا الدرداء ثم **الاورع** اي
يقدم بعد الافقه والافرا وفسر الورع بانه اجتناب الشبهات
خوفاً من الله تعالى وهو زيادة على العدالة من حسن السيرة
والفقه والزهد اعلى من ذلك اذ هو ترك ما زاد على الحاجة واذا
جعلنا الزهد غير الورع قدم الزهد عليه ثم من هاجر الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم وبعده الى دار الاسلام على من لم يهاجر
ويقدم من تقدمت هجرته على من تأخرت واولاد من هاجر او تقدمت

بكره

٣٤

هجرته على اولاد غيره وما ذكر من تقديم الاورع على من تقدمت
 هجرته هو ما اشعر به كلام الروضة وهو كما في الحاوي الصغير
 ومتابعيه لكن اخره في التنبيه عنه وارتضاه النووي في تصحيحه
 قال الاسنوي وهو ظاهر ما في الشامل وغيره وبه صرح الرويان
 والمعتد الاول ثم **الاسن في الاسلام** على الانسب للخبر السابق
 والخبر الصحيحين عن مالك بن الحويرث ليومكم اكبركم ولان فضيلة
 الاسن في ذاته والانسب في ابائه وفضيلة الذات اولى والعبارة
 بالاسن في الاسلام لا بكبر السن فيقدم شاب اسلم امس على شيخ
 اسلم اليوم لرواية مسلم السابقة واقدمهم سلما بدل سنا فاذا
 اسلما معا يقدم الشيخ على الشاب لعموم خبر مالك قال البغوي
 ويقدم من اسلم بنفسه على من اسلم تبعا لاحد ابويه وان تأخر

اسلم امس
 اسلم اليوم

اسلامه لانه اكتسب الفضل بنفسه قال ابن الرفعة وهو ظاهر
اذا كان بلوغه قبل بلوغ من اسلم تبعاً اما بعده فيظهر تقديم التابع
ولو قيل بتساويهما لم يبعد وما ذكره من تقديم الهجرة على السن
والنسب هو ما في التحقيق واختاره النووي في مجموعته لخبر ابن
مسعود المتقدم قال واما خبر مالك فانما كان خطأ باله ولرفقته
وكانوا متساوين في نسب واسلاما وهجرة وظاهره انهم كانوا متساويين
ايضاً في الفقه والقراءة لانهم هاجروا الى النبي صلى الله عليه وسلم
فاقاموا عنده عشرين ليلة فالظواهر تساو لهم في جميع الخصال
الا لاسن فلها قدمه والاعى والبصير متساويان لان الاول
اخشع والثاني أحفظ عن الجحاسة والاصم كالاعى قاله ابن يونس
في شرح التيجيز ثم **الانساب** فيقدم القرشي على غيره لخبر مسلم الناس تبع

السن

لقريش في هذا الشأن مسلمهم تبع لمسلمهم وكافرهم تبع لكافرهم
 والمراد بهذا الشأن الامامة الكبرى فقسنا عليها الصغرى وعلى
 قريش كل ما في نسبه شرف ويعتبر بما تعتبر به الكفاة كالعلماء
 والصالحاء فيقدم الهاشمي والمطلبي ثم سائر قريش **والنسب يعتبر**
بالمعنى المعتبر في الكفاة فيقدم هاشمي ومطلبي على غيره ثم قرشي
 لقوله صلى الله عليه وسلم قدموا قريشا ولا تقدموها ثم **عزى** لفضله
 ويقدم ابن الصالح والعالم على غيره فاذا **استويا في الصفات قدم**
احسنهم ذكرا ثم صوتا لميل القلب الى الاقتداء به واستماع كلامه ثم
 هيئة لميل القلب الى الاقتداء به وما ذكره من تقديم احسنهم ذكرا
 على غيره هو ما في التحقيق قال فيه فاذا استويا قدم بحسن الذكر ثم
 بظافة الثوب والبدن وطيب الصنعة وحسن الصوت ثم الوجه

وفي المجموع المختار تقديم احسنهم ذكرا ثم صوتا ثم هيئته فاذا تساويا
 وتساحا اقرع بينهما لكن خالف هذا الترتيب في الروضة فذكر بعده
 نقلا عن المتولى الانظف ثوبا وبدنا وصنعة ثم الاحسن صوتا
 ثم صورة وجزم به في الشرح الصغير هذا والمعتمد الاول **فان تساويا**
وتساحا اقرع قطعا للمنازعة والوالى في محل **ولايته اولى** من غيره
وان اختص الغير بالصفات او كان مالكا ورضى باقامة الصلاة
 في ملكه لخبر لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولعموم سلطنته مع
 ان تقدم غيره بحضرته بغير اذنه لا يليق ببذل الطاعة وتقدم ان
 ابن عمر كان يصلي خلف الحجاج ولو كان المالك امرأة فلاحق لها
 في الامامة الا بالنساء وان كان مجنونا او صبيا استؤذن وليه
 فان اذن لهم جمعوا والاصلوا فرادى قال القمولى وفيه نظر قال

الاذرعى وغيره ومحل تقديم الوالى فى غير من ولاية الامام الاعظم
 او نائبه امام من ولاية احدهما فى مسجد فهو اولى من والى البلدة وقا
 بلا شك وعلم مما تقدم انه يقدم على امام المسجد وعلى مالك المكان
 اذا اُذن فى اقامة الصلاة فيه وتعبيره باقامة الصلاة هو ما عبر
 به الامام وغيره ونقله فى المجموع عن الاصحاب وتعبير بعضهم باقامة
 الجماعة يحتمل على اقامة الصلاة اذا اعتبار ذلك بالا حمله انما هو
 طريقة الماوردى على وجه اخر حيث قال وليس لهم ان يجمعوا الا
 باذن المالك فان اذن لاحدهم فهو احق والاصلوا فرادى وعلم
 مما تقدم انه بُرأعى فى الولاية اذا اجتمعوا تفاوت الدرجة فينظر
 فيهم ويقدم من الولاية الاعلى فالاعلى منهم ومن قدمه المقدم بالمكان
 وكان يصح للامامة فهو اولى من غيره لان الحق فيها له فاخصن بالتقدم

اما المقدم بغير المكان كالا فقه والاقراء فلا يقدم مقدمه ويقدم
 المكرى على المالك لملكه المنفعة ومثله كل من يملك المنفعة ولو
 بدون الرقبة كالموصى له بالمنافع فيقدم على المالك والمعير على المستعير
 لملكه المنفعة والرجوع فيها والسيد على عبده لاعلى مكاتبه في داره
 فيقدم السيد على عبده في مسكنه اما المكاتب كتابة صحيحة فهو
 مقدم في محل سكنه بحق على سيده بخلاف ما اذا كان ساكنا بغير حق
 كالغاصب ومثله المبيع لانه مالك بخلاف القن فسيده اولى
 منه وان اذن له في التجارة او ملكه المسكن لرجوع فائدة السكنى
 اليه دون القن واما امام المسجد الراتب اولى من غيره وان اختص
 غيره بفضيلة فخير لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه فان لم يحضر
 استحب طلبه اذا ابطأ ليجزى او ياذن في الإقامة فان حيف فوان

اول الوقت استحب تقديم غيره ليحوزوا فضيلة اول الوقت لان
 يخافوا فتنة فيصلوا فرادى وتسبب الاعادة معه اذا حضر تطييبا
 لحاظه وتحصيلا لفضيلة الجماعة ولا ينافي ذلك قول المجموع اذا
 خافوا الفتنة انتظروه فاذا خافوا فوت الوقت كله صلوا جماعة
 لان ما هنا فيما اذا خافوا فوت اول الوقت وارادوا فضيلته وما
 في المجموع فيما اذا خافوا فوت الوقت كله ولم يريدوا ذلك ثم محل
 ذلك في مسجد غير مطروق والا فلا بأس ان يصلي اول الوقت جماعة
 ولنتكلم على فوائد متعلقة ببعض ماضى وغير متعلقة ينبغى ان لا يتخلو
 الكتاب منها تقيما للفائدة فنقول الصلاة على ستة انواع فرض
 عين وفرض كفايه وسنة ونافلة مطلقة ومكروهة وحرام
 فالعين الخمس المفروضة والكفاية صلاة الجنازة واما السنة فستة

وعشرون صلاة صلاة العيدين والكسوفين والاستسقا وهي
 في الفضيلة على هذا الترتيب ورواتب الفرائض والوتر وقيام الليل
 وصلاة الضحى وصلاة الزوال والاستخارة والحاجة وعند القتل ^{حرره} والأحزان
 والرجوع من السفر وبعد الطواف والوضوء وصلاة التسبيح حيث
 قلنا باستحبابها وقضاء السنن والسجود للتلاوة والشكر والسهو
 فما استحب فيه الجماعة كان أفضل من غيره نعم التراويح تسنن فيها الجماعة
 والرواتب مقدمة عليها وما لا يستحب فيه الجماعة أفضل من الوتر ثم
 ركعتا الفجر ثم قيام الليل فقد ورد عنه **الله** صلى الله عليه وسلم أنه سئل
 أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة فقال الصلاة في جوف الليل وأما
 النافلة المطلقة فغير ما تقدم ولا حصر لها **وأما المكروه** فصلاة
 الحاقن والحاقب والحارق والعطشان وكل من كان يذهب خشوعه ^{فمجاناً}
 وقته

ومن كان بحضرته طعام تنوق نفسه اليه ومن غلبه النوم ومن
 انفرد عن الصف وفي المزالة والمجزرة والحمام وعطن الابل والمقبرة
 وقارعة الطريق **واما الحرام** فكل صلاة لا سبب لها متقدم او
 مقارن اذا وقعت في خمسة اوقات وتبطل ايضاً وهي بعد فعل
 الصبح وعند طلوع الشمس حتى ترتفع كرمح وعند الاستواء حتى
 نزول في غير الجمعة وبعد فعل العصر وعند الاصفرار حتى تغرب
 ومحل ذلك في غير حرم مكة اما فيه فلا كراهة اصلاً ومن الصلاة
 المحرمة الزيادة على ركعتين للداخل حال الخطبة والتفعل لغير الداخل
 وينبغي البطلان ايضاً واما الوصل في ثوب حرير او مفسوب او بقعة
 مفسوبة حرم وصحت **واما احكامها** فلهما شرائط وفرائض سنن
 ثم السنن ابعاض وغيرها **فالشرائط** قبل الشروع فيها ثمانية **الام**

والتمييز وسر العورة والطهارة والاستقبال للقبلة الا ما استثنى
 ودخول الوقت يقينا او ظنا ومعرفة فريضة الصلاة وتمييز فرائضها
 من سننها الا في حق العوام **واما شرائطها بعد الشروع فيها فتلاثة**
ترك الكلام وترك الافعال وترك المفطر **واما فرائضها فثمانية عشر**
 النية وتكبيرة الاحرام ومقارنة النية بالتكبير والقيام للمقادر
 في الفرض وقراءة الفاتحة او البديل عنها عند العجز فان لم يحسن
 شيئا وقف بقدرها فان كان اخرس حرك لسانه كما تقدم والركوع
 والطمأنينة فيه والاعتدال والطمأنينة فيه والسجود على الجبهة مع
 كشف شيء منها حيث لا عذر وعلى بقية الاعضاء السبعة ولو
 مع سترها والطمأنينة في السجود والجلوس بين السجدين والطمأنينة
 فيه والقعود الاخير والنشهد فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه

وسلم فيه والتسليم الأولى والترتيب وأما الموالاة فشرط
 فلو سلم ناسيا وطال الفصل استأنف **وأما سننها** فمنها أبعاض
 يجبر تركها بسجود السهو وهي ثمانية التشهد الأول والقعود ^{لصلاة} والقيام للقنوت
 وعلى النبي صلى الله عليه وسلم فيه وعلى آله في الثاني والقيام للقنوت
 والقنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آل فيه
والباقي هيئات وهي أربعون رفع اليدين عند الأحرام حذو
 منكبيه وأماله أطراف الأصابع نحو القبلة على ذكره المحاملي وهو
 غريب والتفريج بين الأصابع ووضع اليمين على الشمال وجعلهما
 تحت صدره وفوق السرة والنظر إلى موضع سجوده والاستفتاح
 والقعود والجهر بالفاتحة والسورة فيما يجهر فيه ومما يسن فيه
 الجهر العيدان وخسوف القمر والتأمين وقرأة السورة بعد الفاتحة

والتكبير للركوع ورفع اليدين فيه ووضع الراحتين على الركبتين
 في الركوع والتسبيح فيه ومد الظهر والعنق فيه وذكر الاعتدال وذكر
 الرفع منه ورفع اليدين عند الاعتدال والتكبير للسجود وان يضع
 على الارض ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وانقه وان يضم اصابع يديه
 بخلاف الركوع وعند رفع اليدين وان يضعهما نحو القبلة وان يحاكي
 الذكر في ركوعه وسجوده والتسبيح في السجود والتكبير عند الرفع منه
 وان يجلس بين السجدين مفترشا يجلس على اليسرى وينصب اليمنى
 وان يدعو في الجلسة وان يجلس للاستراحة بعد السجدة الثانية
 في الركعة التي يقوم من سجودها وان يعتمد بيديه على الارض عند القيام
 والتكبير عند القيام من التشهد الاول ورفع اليدين حم والجلوس في التشهد
 الاول مفترشا كالجلوس بين السجدين والاشارة بالمسجدة في التشهد
 عند

عندا اوحيد بلا تحريك وان يجعل السبابة في حال الاشارة مخفية
 والتورك في جلوس لا يعقبه حركة فان اعقبه حركة افترش وان يضع
 في التشهد يديه على فخذه وان يقبض اصابع يده اليمنى الا المسبحة واكمل
 التشهد مع التعوذ من عذاب القبر ونحوه بعد التشهد الاخير ويكون ما يأتي
 به انقص مما اتى به من التشهد والتسليمة الثانية والالتفات يمينا وشمالا
 في التسليمين **واما المكروه فخمسة عشر** ان يجعل يديه في كفيه عند الاحرام
 والالتفات والاشارة بما يفهم لا الحاجة كرد السلام ونحوه ولا يبطل
 بالاشارة ولو كان اخرس والجهر في غير موضعه والاسرار في غير موضعه
 والجهر خلف الامام والاختصار قليل وتغميض عينيه والمختار لا يكره
 ان لم يخف ضررا وان يسجد ويديه في كفيه وان يلصق الرجل عضديه
 بجنبه في ركوعه وسجوده ومثله الخنثى وان يضع بطنه على فخذه في ^{لسجود}

واقعاء الكلب وهو ان يجلس على وركيه ناصبا ركبتيه ونقر الغراب

وافتراش السبع وان يوطن الرجل كما يوطن البعير كما ذكره المحامي

والمبالغة في خفض الرأس في الركوع والاطالة للتشهد والاضطجاع

وفي هذا القدر كفاية لذوى الالباب والله سبحانه وتعالى هو الموفق
للصواب وفي الحقيقة بسط الكلام في هذا المقام ممنوع والاطناب في السيا
للعبارة غير مدفوع لكن الاختصار ممدوح شرعا والتعليل بالنسبة لاهل
هذا الزمان اكثر تناولا ونفعاً ولقد ابرز الوالد رضی الله عنه في هذا المؤلف دررا
مكونة وعرائس من المعاني في خدرها مصونة فقا بلها الفقير جميلة وتلقاها
بالقبول بالالفاظ جلييلة واحسن ما قيل في ذلك شعر
لقد ابدى شهاب الدين قولاً جواهره مرتبة النظام
حوى شرط الامام كما تراه فحسبك بالشروط من الامام
وقد سمح الخاطر بهذا البذل الكافي ومنح بما اقتضاه من كل معنى شافي لان العطاء
المنيل جدير بالسائل الجليل وفيما اوردناه وارداً تاه واشترنا اليه كفاية ونسأل
الله تعالى من فضله العفو والعناية وان يوفقنا جميع ما يرضيه وان يجنبنا عن
كل ما يبعد العبد عن حضرة قدسه ويقضيه قاله فقير عفو ربه واسير
وصمة ذنبه محمد بن احمد بن حمزة الرملي الانصاري الشافعي غفر الله له ولوالديه
ولمشايخه ومحبيه ولجميع المسلمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم تسليماً كثيراً ابداً اليوم الدين والحمد لله رب العالمين امين
وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة يوم الاثنين المبارك

السادس عشر من شهر رجب الفرد سنة ١٢٨٥ من الهجرة

من له الشرف الاعظم صلى الله عليه

وعلى آله وصحبه وسلم

امين

امين

م

